مذكرة تفاهم
بين السلطة القضائية
ومؤسسات المجتمع
المدني

مذكرة تفاهم
بين السلطة القضائية ومؤسسات المجتمع المدني

بالاستناد إلى القانون الأساسي الفلسطيني الذي يؤكد على مبدأ سيادة القانون حيث تخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص، ومبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاثة وتفعيل الرقابة المتبادلة بينها واحترام كل منها الاختصاصات المنوطة بالسلطة الأخرى،

وبالاستناد إلى أحكام القانون الأساسي التي تساوي بين الفلسطينيين أمام القانون والقضاء وتلزم كافة السلطات باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بالإضافة إلى الالتزام بالإعلانات والمعاهدات الدولية التي تشدد على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،

وانطلاقا من مبدأ استقلالية القضاء حيث لا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة، كذلك استقلالية القضاة حيث لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وغير قابلين للعزل إلا في الأحوال التي يجيزها قانون السلطة القضائية،

وانطلاقا من المصلحة الوطنية المشتركة التي تجمع بين السلطة القضائية ممثلة بمجلس القضاء الأعلى ومؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة، وتلك المهتمة بالشأن القضائي بصورة خاصة،

تم إبرام مذكرة التفاهم هذه بعد سلسلة من المشاورات والاجتماعات حيث يطمح الطرفان إلى تعزيز بناء السلطة القضائية الفلسطينية، ممثلة بإدارتها ومحاكمها، بمختلف أنواعها ودرجاتها، ويعملان من أجل سلطة قضائية مستقلة نزيهة وفعالة، يثق بها المواطن الفلسطيني، وقادرة على تحقيق العدالة في النزاعات التي تقع بين المواطنين أنفسهم، والنزاعات التي تقع بين المواطنين والسلطات الرسمية. كما تضمن حق المواطنين بالتقاضي وبمحاكمات عادلة ومنصفة وفاعلة ودون تأخير، بالإضافة إلى ضمان تنفيذ قرارات المحاكم دون مماطلة أو تسويف أو تأجيل، تهم مجلس القضاء الأعلى ومؤسسات المجتمع المدني على حد سواء.

إن مجلس القضاء الأعلى ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الصالح سيعملان بنية صادقة لتحقيق مبادئ ومضمون المذكرة مع الإحترام والتقدير لمسؤوليات كل طرف:

أولاً: يعمل مجلس القضاء الأعلى على إتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع المدني بشكل خاص والمواطنين بشكل عام على الإطلاع على المعلومات المتعلقة بعمل القضاء وإجراءاته وقراراته، بما فيها تقاريره السنوية والفصلية وأيه تقارير أخرى غير مصنفة باعتبارها خاصة "سرية" ويعمل على نشرها بوسائل مختلفة بما فيها على موقعه الإلكتروني. كما يبدي استعداده للتعاون مع أية مؤسسة تطلب معلومات عامة تتوفر لدى المجلس.

ثانيا: انطلاقاً من مبدأ علنية المحاكمات، يقوم مجلس القضاء الأعلى بضمان حق ممثلي مؤسسات المجتمع المدني العاملة بالتواجد في قاعات المحاكم ويعمل على توفير الأماكن، وأخذ المعلومات التي يتم تداولها في المحاكم، دون الحاجة إلى إجراءات مسبقة بهذا الخصوص.

ثالثا: يبدي المجلس استعداده لعقد لقاءات دورية مع مؤسسات المجتمع المدني وذلك بهدف التواصل والتشاور بما يخدم تعزيز استقلالية وهيبة القضاء وتحقيق العدالة للمواطنين.

رابعا: انطلاقا من حق مؤسسات المجتمع المدني الاطلاع على سير عمل المحاكم ومجلس القضاء، يتعهد مجلس القضاء الأعلى تمكين هذه المنظمات من ذلك ويوفر لها كافة الوسائل والسبل والمعلومات. كما يبدي مجلس القضاء استعداده لتلقي أية تقارير موضوعية أو شكاوي تتعلق بأداء المحاكم أو إدارة الشأن القضائي، تقدمها مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

خامسا: يبدى مجلس القضاء الأعلى التزامه بالرد بموضوعية على أية شكوى أو رسالة خطية تصله من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وأن يسلم المجلس إلى المؤسسة مقدمة الرسالة أو الشكوى إعلاما بتلقي الشكوى أو الرسالة عند تسليمها يدوياً.

سادسا: يعمل مجلس القضاء الأعلى جاهدا على إيصال التقارير والدراسات التي تصدر عن مؤسسات المجتمع المدني والتي تصله وتعالج شؤون قضائية أو قانونية للقضاة والعاملين في السلطة القضائية.

سابعا: تبدي مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة دعمها الكامل لاستقلال السلطة القضائية وحياديتها ونزاهتها، وتبدي التزامها بتجنب أي نشاط من شأنه إضعاف استقلال هذه السلطة أو المس بهيبة قضاتها.

ثامنا: يحترم مجلس القضاء دور مؤسسات المجتمع المدني في رقابة المحاكمات وإدارة شؤون القضاء.

إن الالتزام بقواعد ومضامين هذه المذكرة، أمر من شأنه تعزيز وتطوير العلاقة بين مجلس القضاء الأعلى ومؤسسات المجتمع المدني، بما يساهم بتعزيز استقلال السلطة القضائية ونزاهتها وحياديتها وانفتاحها على المواطنين وهي الأساس التي سيتم التعامل عليه.

حررت بتاريخ 2008/12/15

مجلس القضاء الأعلى **مؤسسات المجتمع المدني**

السلطة الوطنية الفلسطينية
مجلس القضاء الأعلى
رئيس مجلس القضاء الأعلى

المؤسسة	الاسم والتوقيع	الختم
مجلس القضاء الأعلى	عيسى ابو شرار	السلطة الوطنية الفلسطينية مجلس القضاء الأعلى رئيس مجلس القضاء الأعلى
الائتلاف من اجل المساءلة والنزاهة – أمان	الدكتور عزمي الشعيبي عضو مجلس أمناء الهيئة العامة "أمان"	
المركز الفلسطيني لحقوق الانسان		
مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية "شمس"	عمر رحال	
مؤسسة الحق	شذا صباريني	
مؤسسة مفتاح	د. ليلى فيضي - مؤسسة مفتاح امين العام	
مدى – المركز الفلسطيني للتنمية والحريات	مدى الرعاوي - المنسق العام	
مركز الدفاع عن الحريات "حريات"	مركز الدفاع عن الحريات:	مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات" HURRIYYAT Center for Defence of Liberties & Civil Rights
مركز علاج تأهيل ضحايا التعذيب	د. محمود سويل	مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب TRC Rehabilitation Center for Victims of Torture
مركز القدس للمساعدة القانونية	عصام ابو الحاج المدير العام	
الضمير لرعاية الاسير	عبد اللطيف غيث	ADDAMEER الضمير مؤسسة رعاية السجين Prisoner's Support Association
مرصد العلم العربي للديمقراطية والانتخابات	حازم جمال	
شبكة امين الاعلامية	خالد ابو عكر خالد ابو بكر المدير التنفيذي	
جمعية المرأة العاملة للتنمية	ابراهيم حلاوي مستشار اعلامي	
مؤسسة هوى لرعاية الأسرة مركز تام للدراسات وتقديم الاستشارات مركز المرأة للإرشاد القانوني مؤسسة مانديلا لحقوق الإنسان جمعية التنمية الاجتماعية والثقافية مركز أنسان للديمقراطية وحقوق الإنسان	اياد برغوثي مرتضى التميمي مرتضى البرغوثي تغريد ناصر شوقي العيسه مدير عام	مؤسسة مانديلا MANDELLA INSTITUTE